الراصد

شؤون فلسطينية

2016/06/12م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

عريقات لـ"فلسطين": قطعنا شوطًا بـ"الجنايات"..... 3

التفكجي: المشروع الاستيطاني القدس 2020 سيلغي مطارها في قلنديا ويهدد الوجود الفلسطيني في حدودها 4

بغياب دبلوماسي فلسطيني وعربي.. عقد ندوة في هولندا تناولت الإحتلال الإسرائيلي والمقاطعة..... 4

جدل المقاومتين السلمية والمسلحة..... 5

الذئاب المنفردة..... 6

سلطة الشعب الفلسطيني..... 8

قرارات اللجنة التنفيذية..... 9

م.ت.ف:سنتصدى للمشروع الاستيطاني في منطقة مطار قلنديا..... 12

الزهار لـ"العربي الجديد": خلافات المصالحة أكبر من نقاط عالقة..... 13

وفد قيادي من "حماس" يتوجه إلى القاهرة قريبا 14

القدوة يطرح عشر نقاط للخروج من مأزق المشروع الوطني الفلسطيني 14

الزهار يكشف عن لقاء مرتقب بين حماس وفتح بالقاهرة..... 16

حماس إلى القاهرة لتسوية فلسطينية برعاية مخابرات السيسي..... 17

مصادر لـ"العربي الجديد": وفد من "حماس" في القاهرة الإثنين 19

مصادر لـ"سما" : لا مصالحة في الدوحة ووفد حماس يزور القاهرة لمناقشة قضايا امنية..... 20

الديمقراطية: أبلغنا مصر أن وثيقة الوفاق البرنامج الوطني للحكومة..... 20

"رأي اليوم" تكشف: حماس تدخل على خط اختيار خليفة أبو مازن وتحذر من تمرير الاستحقاق دون آليات وطنية.. وفتح تخشى الثمن الباهظ مقابل الحصول على دعم مرشحها.. وأحمد قريع يدخل على الخط 21

مخطط إسرائيلي للاستيلاء على 60% من أراضي الضفة..... 22

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

عريقات لـ"فلسطين": قطعنا شوطًا بـ"الجنايات"

"لن نقبل بتغيير أو تعديل المبادرة العربية"

غزة / رام الله - يحيى اليعقوبي فلسطين أون لاين 12\6\2016

أكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، أن توجيه طلب إحالة رسميًا من قبل السلطة الفلسطينية لمحكمة الجنايات الدولية للبدء بالتحقيق في انتهاكات وجرائم الاحتلال قد يقدم بأي لحظة.

لكن عريقات استدرك في تصريح خاص بصحيفة "فلسطين"، بالقول: "لسنا بحاجة إلى تقديم الإحالة الآن، لأن ما قامت به فلسطين قطع شوطًا كبيرًا في المحكمة".

وأضاف: "إن المسألة في غاية التعقيد القانوني، وفلسطين اختارت التوقيع على مبدأ الولاية 3/12 من ميثاق روما، ما أدى إلى فتح تحقيق أولي"، مشيرًا إلى استعانة اللجنة الوطنية العليا لمتابعة ملف فلسطين في الجنايات الدولية، بمجموعة من الخبراء القانونيين.

وأوضح أن المحكمة بدأت بفحص أولي، بعد أن قدم الفريق الفلسطيني كل ما طلب منه، متممًا: "نأمل أن تقوم المحكمة بعرض الملفات أمام المجلس القضائي في لاهاي لفتح تحقيق قضائي".

وبحسب عريقات؛ فإن فتح التحقيق القضائي يستند إلى ملفات وبيانات جمعتها المحكمة وقدمت لها من قبل فلسطين والخبراء الذين يعملون معها، منوهًا إلى أن الفريق رفع إلى الجنايات ملفات: إرهاب المستوطنين، وملف العدوان الأخير على قطاع غزة، والاستيطان في الضفة الغربية، والأسرى.

المبادرة الفرنسية

وفيما يتعلق بالمبادرة الفرنسية؛ قال عريقات: (إسرائيل) تحارب فرنسا بمجرد عقد مؤتمر لبحث عملية التسوية للوصول إلى مبدأ حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، لأنها تحاول تكريس سياسية الأمر الواقع.

وأضاف: "(إسرائيل) تعتقد أنها تستطيع استبدال مبدأ حول الدولتين بمبدأ الدولة بنظامين، بإبقاء الوضع على ما هو عليه تحت مظلة الأبارتهايد، والتفرقة العنصرية البغيضة السائدة الآن".

وأوضح أن النظرة الفلسطينية لمؤتمر باريس، تتمثل في أنه استجابة لطلب فرنسا بألا تكون القضية الفلسطينية مهمشة وألا تبقى في ذيل قائمة الأولويات الدولية لأن (إسرائيل) تسعى لإبقاء القضية في قاع سلم الأولويات.

وبين أن المجتمعين في مؤتمر باريس أكدوا استحالة استمرار الوضع على ما هو عليه، ووجوب عقد مؤتمر دولي يقود لإنهاء احتلال عام 1967م، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة (242، 368) وباقي القرارات الدولية.

المبادرة العربية

أما بخصوص مبادرة التسوية العربية، فقد أكد عريقات أن مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أصدر بيانًا أعلن فيه عدم قبول المبادرة، وقال: "(إسرائيل) تريد تغيير المبادرة العربية التي تنص على: عند إكمال (إسرائيل) انسحابها من الأراضي المحتلة عام 1967 وأراضي الجولان وشرق القدس سيسارع العرب لإقامة علاقات معها"، مبيناً أنها تريد إقامة علاقات قبل الانسحاب.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ووفق عريقات فقد أكدت منظمة التحرير والدول العربية كافة في اجتماع المجلس الوزاري العربي في 28 مايو/ أيار الماضي، رفض أي تعديل على مبادرة التسوية العربية أو تغييرها.

ودان مسؤول اللجنة الوطنية العليا لمتابعة ملف فلسطين في الجنايات الدولية، ما تقوم به (إسرائيل) على الأرض من خلال سلسلة من العقوبات الجماعية المتمثلة بالحصار والإعدامات الميدانية واحتجاز جثامين الشهداء.

وقال عريقات: "(إسرائيل) طرف متعاقد لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م، ولكنها لا تحترم هذه المواثيق خاصة فيما يتعلق بميثاق جنيف الرابع فيما يتعلق بالضفة الغربية وشرقي القدس وقطاع غزة"، مشيرًا إلى مواصلة (إسرائيل) النشاطات الاستيطانية، وهو ما يرقى لجريمة حرب.

وأشار إلى أن حكومات الاحتلال المتعاقبة تضرب بعرض الحائط كافة الأعراف والمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي اشترطت عضويتها بالأمم المتحدة بتنفيذ قرار (181، 194) وهو ما لم تنفذه (إسرائيل) حتى اللحظة.

التفكجي: المشروع الاستيطاني القدس 2020 سيلغي مطارها في قلنديا ويهدد الوجود الفلسطيني في حدودها

أمد/رام الله: 12\6\2016

اعتبر الخبير والمختص في شؤون الاستيطان خليل التفكجي، التسارع في بناء المستوطنات الاسرائيلية ضمن مخطط اسرائيلي (القدس2020)، لتوسيع نطاق حدود بلدية الاحتلال للقدس، وإقامة الدولة العبرية، منها الى مشروع استيطاني قد يلغي مطار القدس في قلنديا.

وأضاف التفكجي في حديث لإذاعة "موطني" اليوم الأحد: " المشروع الاسرائيلي لتوسيع المستوطنات القائمة في الجزئين الشمالي والغربي من مدينة القدس، هو لتنفيذ مخطط اسرائيل الكبير في تهويد المدينة المقدسة، وتوسيع نطاق حدود بلديتها وصولا لإقامة الدولة العبرية.

وأوضح التفكجي بأن التسارع في بناء المستوطنات يأتي ضمن مخطط (القدس 2020)، والذي سيضم 58 ألف وحدة سكنية استيطانية، مضيفاً أن اسرائيل تنفذ مشاريعها الاستيطانية في بناء وحدات سكنية بشكل تدريجي ومتسارع.لتصل الى اكثر من المعلن عنه.

وأشار التفكجي إلى مشروع اسرائيلي خطير ببناء 15 ألف وحدة سكنية في محيط قلنديا بهدف القضاء على مطار مدينة القدس المنتظر للدولة الفلسطينية المستقلة، معتبرا المشروع مرحلة من مخطط التخلص من السكان العرب في المدينة المقدسة، لرسم خارطة جديدة على أرض الواقع في القدس المحتلة.

بغياب دبلوماسي فلسطيني وعربي.. عقد ندوة في هولندا تناولت الإحتلال الإسرائيلي والمقاطعة

أمد/ القدس المحتلة - كتب سمير سعدالدين: 12\6\2016

عقدت الأسبوع الماضي في دنهاخ بهولندا ندوة هامة تمحورت حول الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والمقاطعة وذلك بغياب دبلوماسي فلسطيني وعربي في حين شارك بها وفد من السفارة الإسرائيلية وأفراد من اللوبي الصهيوني وشخصيات سياسية هولندية وقد مثل الفلسطينيون بها نشطاء الجالية وعدد من مؤيدي المقاطعة الهولندنيين

ويقول واثق سعاده رئيس الجالية، انه تم الرد على القائلين لماذا المناداة بمقاطعة إسرائيل، وليست دولا مثل سوريا والعراق واليمن وجنوب فريقيا حيث في هذه البلاد معدومة حقوق الانسان، بأن إسرائيل دولة إحتلال ونعمل على مقاطعة

Center for QUDZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

منتوجاتها من المستوطنات المقامة بأراضي الضفة الغربية. وهذا الوجود مخالف للقانون الدولي والدليل على ذلك أن الإتحاد الأوربي طالب بوضع ملصف من قبل إسرائيل يميز ما بين منتوجاتها ومنتوجات المستوطنات

هذا إضافة لكون الإقتصاد أحد وسائل الضغط على إسرائيل لإنهاء الإحتلال، وهناك مقاطعات أخرى كالتعليم والعلاقات الأكاديمية والإستثمارات وغيرها.

وقد رؤي أن المقاطعة قد أثرت فعلا على إسرائيل، والدليل ايضا إستنفار وزارة الخارجية عن طريق بعثاتها الدبلوماسية لمحاربة المقاطعة ووقف إنتشارها لدى دول العالم.

ويقول سعاده، أن الإسرائيليين طالبوا بوقف الدعم المالي الأوربي للسلطة كون أن جزءا منه يذهب لدعم الأسرى مشيرا أن أمين عام الجهات الداعية للندوة كان قد إلتقى برام الله مع قدوره فارس رئيس نادي الأسير.

كذلك فقدتم الرد على إدعاء بأن المنهاج الدراسي الفلسطيني يحرض على كراهية اليهود، وعرض تمثيلية يقوم بها أحد الأطفال الفلسطينيين بطعن لجندي اسرائيلي، حيث تم التأكيد على تعلم أطفال إسرائيل بمدارسهم العنصرية والكراهية، ونشرت صورا لحرق الطفل محمد أبوخضير وعائلة الدوابشه كما تم الحديث عن كيفية تعرض الجنود للأطفال على الحواجز وكيفية معاملتهم من قبل الجنود.

هذا وقد إتهم الاسرائيليون السلطة الفلسطينية بعدم الموافقة على دعوات إسرائيل لمفاوضات السلام، وكان الرد، أن إسرائيل غير جادة بهذه الدعوات، وتريدها مضيعة للوقت وتتنكر لكافة قرارات الأمم المتحدة

يشار هنا الى أن الجالية ستدعو خلال الفترة القادمة لمؤتمر لكافة لجان المقاطعة، مشابها للمؤتمر الذي عقد عام 2005 بلادن حول مقاطعة الجامعات البريطانية لمثيلاتها الإسرائيليه.

جدل المقاومتين السلمية والمسلحة

عريب الرنتاوي الدستور 2016\6\12

مثلها مثل كافة النظم الديكتاتورية والشمولية، لا تبقي إسرائيل مساحة للتعبيرات الشعبية السلمية المقاومة لاحتلالها العنصري واستيطانها الزاحف ... فينتقل الفلسطينيون بعد فترة وجيزة من ممارسة أشكال الكفاح المدني والجماهيري غير العنيف، إلى امتشاق السلاح، وانتهاج أساليب كفاحية مسلحة، كما جرى في عملية تل أبيب الأخيرة ... لكأن إسرائيل تستدرج الفلسطينيين عن سابق ترصد وإصرار، إلى ساحات المواجهة التي تحتفظ فوقها بقدر عالٍ من التفوق.

هنا، لا فرق بين يمين ويسار، الجميع سواسية كأسنان المشط ... في أول وأكبر وأشمل انتفاضة شعبية سلمية، يخوضها الشعب الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله، أصدر "شهيد السلام" في إسرائيل الجنرال اسحق رابين أوامره الشهيرة بتكسير عظام أطفال الحجارة، يومها شاهد العالم بأسره، جنوداً إسرائيليين يتكالبون على فتى فلسطيني طريح ويعملون على تحطيم ذراعيه بالحجارة ... مشهد اهتز له العالم، ولم تعد صورة بعده كما كانت عليه من قبل.

اليوم، وفي ظل انجراف إسرائيل نحو التطرف، يتسلح جنود الاحتلال بأوامر صريحة، تقضي بإطلاق النار من دون تردد على كل طفل أو امرأة، تساورهم الشكوك بحيازته سكين مطبخ ... ويتبارى قادة الاحتلال في اجتراح العقوبات الجماعية، من هدم منازل العائلة إلى التشريد والإبعاد وصولاً إلى الأحكام القاسية بحق من هم دون سن الأهلية القانونية، وانتهاء باقتراح العمل بعقوبة الإعدام ضد شبان الانتفاضة وفتياتها، الذي تفتق عنه العقل العنصري الكريهة لوزير الدفاع الإسرائيلي الجديد بنيامين نتنياهو.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ومثلما سعت الأنظمة الشمولية والقمعية إلى إحداث التماهي بين معارضاتها السلمية والوطنية من جهة والتنظيمات الإرهابية من جهة ثانية، كانت إسرائيل سبّاقة إلى محاولات إضفاء صفة الإرهاب على تنظيمات المقاومة الفلسطينية، بدءاً بفصائل منظمة التحرير، بل والمنظمة ذاتها، وصولاً إلى الفصائل الإسلامية كحماس والجهاد وحزب الله ... لعبة أجادتها إسرائيل على نحو كبير، مستفيدة من مناخات "الاشمئزاز" و"الاستنفار" التي تهيمن على العالم في مواجهة الموجة الإرهابية الجديدة.

والمؤسف حقاً أنه في الوقت الذي رأينا فيه المجتمع الدولي يتخذ مواقف منددة بإرهاب بعض الحكومات العربية (وليس جميعها) الرسمي المنظم، ضد شعوبها، وجدنا حالة من الصمت المريب حيال جرائم الاحتلال وبطشه، بل وتأييداً لما يسمى "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" ... سمعنا ذلك من قادة غربيين كثر، في الوقت الذي كانت فيه حمم النهار تنهمر على قطاع غزة، طوال ساعات النهار والليل في العدوانات الثلاث الكبرى التي شُنّت عليه خلال السنوات السبع الفائتة.

أمام جبروت الاحتلال، وردود أفعاله غير المتناسبة أبداً، مع حجم الفعل الفلسطيني المسلح، تكتسب العمليات الفلسطينية تأييد قطاع واسع من الشعب الفلسطيني، ويصبح الجدل حول جدوى هذه العمليات أو عدم جدواها، محكوماً بشواهد مما تفعل إسرائيل، وليس من زاوية "الربح والخسارة" فلسطينياً، وبمنطق لا يخلو من الانفعال والابتزاز أحياناً، تختفي معه الأصوات المطالبة بالمراجعة وإعادة النظر في أدوات الكفاح الأنسب في هذه المرحلة من مراحل نضال شعب فلسطين، وتغلب على الجدل الفلسطيني العالم، صيحات الثأر والانتقام، بصرف النظر عن النتائج والعواقب، لا على المستوى الأمني والحياتي للمواطنين فحسب، بل وعلى مستقبل القضية الوطنية ذاتها.

والحقيقة أننا لم نشهد حتى الآن، حواراً فلسطينياً صريحاً وفي العمق، حول أدوات الكفاح التي يتعين اللجوء إليها في مواجهة جبروت الاحتلال وزحف الاستيطان ... نسمع تراشقاً ومزايدات ومناقصات، ولا نرى "طحيناً"، مع أن اللحظة الفلسطينية الراهنة، تستوجب أوسع عمليات المكاشفة والمصارحة، وصولاً لبناء توافق وطني عريض حول أهداف المشروع الوطني وأدواته.

وزاد الطين بلّة، أن الداعين لاعتماد أساليب جماهيرية سلمية، غير العنيفة، لمقاومة الاحتلال، لا يفعلون شيئاً جدياً يذكر من أجل البرهنة على صحة خيارهم، وإقناع المواطنين الفلسطينيين، عملياً لا لفظياً فحسب، بصوابية اختياراتهم ... وهم إذ يكتفون بنقد وإدانة العمل المسلح، ولا يتقدمون الصفوف في ميادين الكفاح السلمي، يحكمون سلفاً على أنفسهم بالفشل في كسب رهانات الشارع الفلسطيني وتأييده.

في مناخات كهذه، لا يتعين انتظار الكثير من المنجزات و"التراكمات" ... فلا المقاومة الشعبية السلميةاختبرت على نحو جدي وشامل للحكم على ثمارها ونتائجها، ولا الكفاح المسلح في الضفة الغربية، يمتلك من مقومات الديمومة والتصاعد والاستمرار، ما يكفي لرفع كلفة الاحتلال ... وفي كلتا الحالتين، يبدو أن الشعب الفلسطيني وحده، هو من سيتحمل التكاليف الآخذة في الارتفاع المترتبة على قراره الاستراتيجي بالصمود على أرضه والاستمساك بحقوقه.

الذئاب المنفردة

فهمي هويدي السبيل 2016\6\12

اجتاز الرجلان باب المطعم بخطوات واثقة، ثم انتحيا جانبا لتناول بعض الأطعمة. لم يكن في دخولهما ما يبعث على الشك، إذ كان مظهرهما يدل على أنهما من رجال الأعمال الذين يفدون إلى المركز التجاري ثم يضطرهم التجوال إلى الدخول إلى مطعم أو مقهى لنيل قسط من الراحة. بعد بضعة دقائق والكل منشغل بطعامه، نهض الرجلان في هدوء، واستخرج كل

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

منهما سلاحا وأمطرا الجالسين الذين أذهلتهم المفاجأة بوابل من الرصاص، الأمر الذي أدى إلى قتل أربعة أشخاص وإصابة تسعة، بعضهم حالتهم حرجة.

حدث ذلك مساء الأربعاء، الماضي (٦/٧) في تل أبيب فيما سمى «عملية رمضان»، التي لم تكن في حسبان أي أحد، بل استبعد الجميع حدوثها، بعدما تواترت التقارير التي أكدت أن انتفاضة الأقصى تراجعت خلال الأشهر الستة الأخيرة. فبعد أن كانت ٦١ عملية في شهر أكتوبر عام ٢٠١٥، أصبح عددها ثلاث عمليات فقط في شهر مايو الماضي.

لم تكن هذه هي المفاجأة الوحيدة. إذ صدمت الأجهزة الإسرائيلية التي وجدت أن الرجلين الذين دخلا إلى المطعم ولم يثيرا أي شك هما الفلسطينيان محمد وابن عمه خالد مخامرة من بلدة يطا بقضاء الخليل. السؤال الكبير الذي شغل الأجهزة وعبرت عنه الصحف الإسرائيلية هو كيف وصل الشابان من بلدتهما إلى تل أبيب رغم وجود حواجز التدقيق المنتشرة على طول الطريق إلى العاصمة، ولماذا وكيف فشلت الاستخبارات الإسرائيلية وتلك التابعة لسلطة رام الله في اكتشاف أمرهما. سؤال آخر مهم طرح أثناء التحقيق يتعلق بتحري علاقة الشابين بمنظمات المقاومة الفلسطينية. السؤال الثالث استدعاه السلاح الذي استخدماه في العملية. إذ تبين أنه مصنوع محليا، الأمر الذي سلط الضوء على التطور الحاصل في قدرات الشباب الفلسطيني الذي استخدم الحجارة حينا والسكاكين في طور لاحق، وها هم نجحوا في تصنيع البنادق بما يستصحبه ذلك من احتمالات للتطوير الذي لا تعرف حدوده في المستقبل.

اكتشف المحققون الإسرائيليون أن الشابين اللذين في العشرينيات من عمرهما لا علاقة لهما بالمنظمات الفلسطينية، ولا سجل لهما لدى الأجهزة الأمنية. وإنما هما من جيل ما بعد أوسلو الغاضب الذي ورث كراهية المحتل. (أحدهما طالب متفوق بكلية الهندسة في جامعة «مؤتة» الأردنية) وهو ما ضاعف من حيرة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية التي اعتادت على التعامل مع التنظيمات، ولم تعرف كيف تلاحق غضب بحر البشر الذي لا شطآن له.

إضافة إلى التحقيق الذي أجرى في فشل الاحتياطات الأمنية فإن ملف الشباب الفلسطيني غير المنتمى إلى أية بنية تنظيمية ظل مؤرقا للجميع. وهؤلاء تطلق عليهم الصحف الإسرائيلية وصف «الذئاب المنفردة»، وهم المقاومون الرافضون للاحتلال والكارهون لممارسات الحصار والقمع والتنكيل والإذلال التي يفرضها، إضافة إلى أنهم أبناء أسر وعائلات كل واحدة منها قدمت شهداء ولها ثأراتها التي تتحين الفرصة للرد وتصفية الحساب.

عملية رمضان جددت الحديث عن ظاهرة الذئاب المنفردة. قليلون من الكتاب الإسرائيليين اعترفوا بأن الظلم والذل يكمنان وراء تنامي الظاهرة. وهؤلاء دعوا إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي يخفف الظلم والمعاناة عن الفلسطينيين. أما الأغلبية فإنهم رأوا أنه طالما تعذر وقف عملياتهم فالحل هو معاقبة البيئة الحاضنة لهم لردعهم وإقناعهم بأن عمليات الشباب تلحق بهم أضرارا فادحة في حياتهم اليومية وقدراتهم المعيشية. وهو ما لجأت إليه الحكومة الإسرائيلية التي سارعت إلى إلغاء تصاريح العمل والزيارة للفلسطينيين إضافة إلى تشديد إجراءات الحصار والتنكيل بسكان قضاء الخليل الذي قدم منه الشابان. وفي هذه الحالة فإن هدم بيوت المقاومين بات عرفا متبعا بعد كل عملية.

عملية رمضان التي قام بها اثنان من الشبان الفلسطينيين التي عدت الأخطر والأكبر منذ ستة أشهر، توجه رسالتين مهمتين، إحداهما للداخل والثانية لكل من يهمه الأمر في الخارج، في الأولى تأكيد على أن جذوة المقاومة في فلسطين أقوى وأعمق مما يتصور الكثيرون. وأنه إذا ساومت الأنظمة أو تنازلت وإذا تراجع دور المنظمات وتعقدت حساباتها، فإن احتياطي الذئاب المنفردة يمثل رصيدا للمقاومة لا ينفد. وإذا لم يستطع هؤلاء هزيمة العدو المحتل، فلاشك في أنهم قادرون على إزعاجه، وتوجيه الضربات الموجعة له بين الحين والآخر. ولأن بحر البشر الفلسطيني هو مصدر تلك الذئاب فإن قدرته على الإزعاج تظل أكبر من قدرة الاحتلال على الاحتمال في المدى البعيد.

Gaza Center for Studies & Strategies
غزة للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

رسالة الخارج تنبه إلى أن شيوع الظلم والقهر يحول البشر إلى قنابل موقوتة جاهزة للانفجار في أي وقت. وفي هذه الحالة فإن الثأر لا يكون بحاجة إلى مؤامرات تحاك ولا تنظيمات إرهابية تخطط وتدبر، لأن كل واحد من المقهورين سيكون لديه دافعه الخاص للثأر، ولن يكون بحاجة إلى تحريض أو تدريب أو تمويل، وكما أن القهر الإسرائيلي هو الذي أطلق «الذئاب المنفردة»، فكل قهر آخر مؤهل لأن يؤدي نفس المهمة. وفي هذه الحالة لن تكون الذئاب هي المشكلة الحقيقية لأن معامل تفريخها تظل بيت الداء.

سلطة الشعب الفلسطيني

عماد العسى (فلسطين) العربي الجديد 2016\6\12

من أحمد موسى الشهيد الأول، مروراً بالشهداء والأسرى والجرحى، وصولاً الى شهداء عملية الثالث من رمضان البطولية (محمد أحمد موسى مخامرة، وخالد محمد موسى مخامرة)، الذين أثبتوا أنهم السلطة الحقيقية والفعلية للشعب الفلسطيني. هذه هي الحقيقة الفعلية في الواقع، وهذا ما ثبت بعد مسار التسويات الوهمية.

على الرغم من ذلك، يجب أن يكون الحل السياسي لفراغ السلطات فلسطينياً بامتياز، ورئيس السلطات هو أساس هذا الحل، والقبضة العباسية على السلطات طالت، ووصلت إلى مرحلةٍ لا يمكن أن يقال فيها إلا أنها مطلب صهيوني بامتياز، مطلب الفراغ والتشرذم، مطلب الانقسام الداخلي.

محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس اللجنة المركزية لحركة فتح.. سلطات يتحكم بها الرئيس على الرغم من عمره الثمانيني. وعلى الرغم من علم الرئيس أنه لن يعيش أبد الدهر، لم يتم اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تسد الفراغ في السلطات الثلاث، هذا الفراغ الذي يمكن أن ينشأ في حالات ثلاثة، حسب الإطار القانوني الفلسطيني، وفاة الرئيس، أو استقالة الرئيس أو فقدان السلطة القانونية، علماً أن هناك حلولاً قانونية، منها، تعيين نائب لرئيس السلطة الفلسطينية، يمكّنه من استلام السلطات إلى حين انتخاب رئيس، وهذا ما لم يفعله الرئيس الفلسطيني، إضافة إلى أن هناك فقرة قانونية تنص على أن يتسلم السلطات رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في أحد الحالات الثلاثة، والفترة الزمنية التي يستطيع فيها رئيس المجلس أن يزاول صلاحيات الرئيس هي 60 يوم، على الرغم من أن رئيس المجلس الحالي هو عزيز الدويك (نائب عن حركة حماس)، وهذا يعني نقل السلطات إلى حركة حماس، وحكماً الدخول في الصراعات الفلسطينية بشكل أكثر شراسةً على كل المستويات. هذا في حال لم يكن هناك اتفاق بين الحركتين، قبل ذلك كله.

الحل الأمثل لفراغ السلطة هو الدعوة إلى إجراء انتخابات للمجلس التشريعي. وبعد ذلك، انتخاب الرئيس، وإلى ذلك الحين يجب انتخاب نائب للرئيس بشكل سريع، يمكن الاتفاق عليه ما بين الفصائل مجتمعة داخل منظمة التحرير وخارجها. هذا بالنسبة للسلطة، أما حركة فتح، فالقضية أخطر بكثير، إذ إن غياب أبو مازن، لسبب من الأسباب الثلاثة التي ذكرت، سيؤدي حتماً إلى عواقب لا يمكن أن تحمد عقباها، فحركة فتح تعاني ما تعاني من انقسامات حادة، ما بين صقر من هنا وباز من هناك، وذلك كله نتيجة عدم انعقاد المؤتمر العام للحركة الذي يمكن أن يحدّد الأطر التنظيمية، وفي مقدمتها نقل المسؤوليات، بشكل سلس وآمن، إلى لجنة يتم الاتفاق عليها داخل إطار المؤتمر العام للحركة إلى أن يتم انتخاب رئيس لحركة فتح، مع الأخذ بالاعتبار أن على هذا المؤتمر إنهاء الصراعات الحركية بشكل نهائي من خلال القوانين الداخلية الفلسطينية، وعدم الاستماع إلى الأصوات الخارجية بكل أشكالها، وإعطاء الشباب الفلسطيني دوراً في القيادة المستقبلية للحركة، وهو واجب على الجميع العمل على تطبيقه.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

أما منظمة التحرير الفلسطينية التي يترأسها عباس من خلال اللجنة التنفيذية، فيجب أن يتم تنفيذ ما اتفقت عليه الفصائل مجتمعةً، في إطار لجنة المصالحة، والتي تنص على بند أساسي فيها، هو ضرورة إشراك كل الفصائل الفلسطينية كأعضاء في منظمة التحرير، وهي الإطار الجامع للشعب الفلسطيني، والحل الأمثل لكل تلك الفراغات هي سلطة الشعب، وهو ما ثبت، عملياً، أنه الأفضل والأسلم والأشجع، سلطة أبطال عملية الثالث من رمضان: محمد أحمد موسى مخامرة، وخالد محمد موسى مخامرة، فأنتم السلطة الفعلية، وغير ذلك فلا خيار.

قرارات اللجنة التنفيذية

رام الله - معا – 12\6\2016

حذرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، من الأخطار المترتبة على تنفيذ المشروع الاستيطاني الجديد، الذي تم الكشف عنه مؤخراً، وبدأت تتداوله أقسام الهندسة واللجنة المحلية للتخطيط باعتبارها جهات الاختصاص في بلدية نير بركات، الذراع الاستيطاني الآخر لحكومة إسرائيل في القدس، والذي يقضي بإقامة مدينة استيطانية جديدة تضم 15 الف وحدة استيطانية في المنطقة، التي يقوم عليها مطار قلنديا القديم إلى الشمال من المنطقة الصناعية بمحاذاة جدار الفصل العنصري، وبجوار بيت حنينا شمال شرق القدس الشرقية المحتلة، وما يترتب على هذا المشروع الاستيطاني الاستعماري الخطير من حرمان دولة فلسطين من فرص تطوير مطار قديم قائم على أراضيها المحتلة.

وأكدت اللجنة في بيان أصدرته عقب اجتماعها، الليلة، بمقر الرئاسة برام الله برئاسة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، أنها ستتصدى لهذا المشروع الاستيطاني الخطير بكل الوسائل، وستعمل على ملاحقة بلدية نير بركات في المحافل الدولية، والدعوة إلى مقاطعتها باعتبارها الذراع الاستيطاني الاستعماري لحكومة اسرائيل في مدينة ومحافظة القدس.

وناقشت اللجنة التنفيذية انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران 1967، ودعت إلى سحب ترشيح اسرائيل لرئاسة لجنة في الأمم المتحدة معنية بمكافحة الارهاب وحماية المدنيين في زمن الحرب، وأكدت على قراراتها السابقة، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في وجوب تحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، واتخاذ إجراءات فورية بدءاً بسجل السكان مروراً بسجل الأراضي وانتهاء بتطبيق القانون الفلسطيني على جميع المتواجدين على أراضي دولة فلسطين دون استثناء أو تمييز، وتفعيل دور المحاكم الوطنية.

وأكدت دعمها لجميع الجهود الرامية إلى إخراج مسيرة التسوية السياسية من مأزقها، ورفضها في هذا السياق المساس بمبادرة السلام العربية أو المس بالمكانة السياسية والقانونية لمدينة القدس الشرقية باعتبارها مدينة محتلة، وجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران 1967، أو الاعتراف بيهودية الدولة في إسرائيل، وتمسكها بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وخاصة القرار 194، كما ورد في مبادرة السلام العربية.

وناقشت الجهود التي تبذلها فرنسا، بما في ذلك انعقاد مؤتمر باريس في الثالث من الشهر الجاري من أجل إعادة الحياة إلى مسيرة التسوية السياسية المعطلة، بفعل السياسة العدوانية الاستيطانية الاستعمارية التوسعية لسلطة الاحتلال (إسرائيل)، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام قبل نهاية العام الجاري.

وأكدت دعمها التام للجهود المبذولة لتحقيق إنهاء الانقسام من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج م.ت.ف. والعودة إلى إرادة الشعب من خلال إجراء انتخابات عامة، واستمعت إلى تقرير عن اجتماعات اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني الفلسطيني بجلسة عادية بأسرع وقت ممكن، كما توقفت أمام الأوضاع الداخلية وأوضاع دوائر ومؤسسات منظمة التحرير، وقررت تشكيل لجنة للبحث في أفضل الوسائل والسبل لمعالجة ما يعتري عمل هذه الدوائر والمؤسسات من مظاهر خلل وضعف ووضع الحلول العملية، التي تمكنها من حمل مسؤولياتها والنهوض بدورها دون عوائق.

GAZA CENTER للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأكدت على المكانة المركزية، التي تحتلها الحركة الوطنية الأسيرة في وجدان شعبنا، وفي برنامج عمل وتوجهات القيادة الفلسطينية، وثمنت الدور الذي تضطلع به جالياتنا الفلسطينية من أجل تدويل قضية الأسرى، وفضح الممارسات غير الانسانية لسلطة مصلحة السجون الاسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين في معسكرات الاعتقال الجماعي الإسرائيلية.

ودعت اللجنة التنفيذية في بداية هذا الشهر المبارك الجهات المختصة في الوزارات والإدارات الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلى المساعدة في تيسير الصوم على المواطنين، وتشديد الرقابة على الأسعار، وعدم السماح لبعض ضعاف النفوس بالتلاعب بها، مثلما دعت المواطنين إلى مقاطعة منتجات المستوطنات الاستعمارية مقاطعة شاملة، والى الحرص على أن تكون موائد الرحمن خالية من هذه المنتجات.

واستمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير مُفصل من الرئيس محمود عباس حول زياراته الرسمية لتركيا وجنوب إفريقيا ومصر، وإلى الجهود الكبيرة التي بذلت لعقد مؤتمر باريس يوم 2016/6/3.

وتوقفت اللجنة التنفيذية أمام الذكرى التاسعة والأربعين لحرب حزيران، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ولقطاع غزة والأراضي العربية "صحراء سيناء" وهضبة الجولان وأجزاء من جنوب لبنان، ودعت في هذه المناسبة جميع الدول المحبة للعدل والمساواة والسلام إلى تحمل مسؤولياتها في وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وتمكينه من التحرر من آخر احتلال استعماري في عالمنا وعصرنا، ومن حقه في تقرير المصير والاستقلال، وأكدت في الوقت نفسه إدانتها لاستفزازات آلاف المستوطنين في القدس المحتلة وما سمي بمسيرة "رقصة الأعلام" الإسرائيلية، والذين انطلقوا من القدس الغربية باتجاه حائط البراق عبر منطقة باب العمود، حاملين الأعلام الإسرائيلية وهم يرددون الهتافات العنصرية الاستفزازية، في ظل الحماية الكاملة التي وفرتها لهم شرطة وأجهزة أمن الاحتلال، التي أغلقت محاور الطرقات والشوارع في المدينة، ونصبت الحواجز الحديدية، ونشرت المئات من أفراد الشرطة والوحدات الخاصة و"حرس الحدود" والمخابرات في شوارع المدينة.

وحيّت اللجنة التنفيذية تصدي المواطنين المقدسيين لتلك المسيرة الاستفزازية وهم يرفعون الأعلام الفلسطينية، ويواجهون استفزازات المستوطنين وشرطة وأجهزة أمن الاحتلال، ويؤكدون على تمسكهم بالهوية العربية الفلسطينية لعاصمتهم، واستعدادهم العالي للدفاع عنها في مواجهة هذه وغيرها من الاستفزازات اليومية.

كما توقفت اللجنة التنفيذية أمام الزيارة التي قام بها الرئيس الإسرائيلي روبين ريفلين لمجلس مستوطنات شرق رام الله، والتصريحات الاستفزازية التي أطلقها، ودعوته الإسرائيليين إلى تكثيف زياراتهم لهذه وغيرها من المستوطنات، وأكدت إدانتها تلك الزيارة والتصريحات ذات المواقف التي كررها رئيس وزراء سلطة الاحتلال ووزرائه ونوابه في أكثر من زيارة للمستوطنات الاستعمارية في أراضي دولة فلسطين المحتلة.

وناقشت اللجنة التنفيذية الجهود التي تبذلها فرنسا، بما في ذلك انعقاد مؤتمر باريس في الثالث من الشهر الجاري من أجل إعادة الحياة إلى مسيرة التسوية السياسية المعطلة، بفعل السياسة العدوانية الاستيطانية الاستعمارية التوسعية لسلطة الاحتلال (إسرائيل)، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام قبل نهاية العام الجاري.

وأكدت دعمها لجميع الجهود الرامية إلى إخراج مسيرة التسوية السياسية من مأزقها، ورفضها في هذا السياق المساس بمبادرة السلام العربية أو المس بالمكانة السياسية والقانونية لمدينة القدس الشرقية باعتبارها مدينة محتلة، وجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران 1967، أو الاعتراف بيهودية الدولة في إسرائيل، وتمسكها بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وخاصة القرار 194، كما ورد في مبادرة السلام العربية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وجددت دعوتها لإطلاق عملية سياسية لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتوفير متطلبات نجاحها على أسس واضحة، استناداً إلى الوقف الشامل للنشاطات الاستيطانية الاستعمارية، بما فيها أعمال بناء جدار الضم والتوسع دون قيد أو شرط وبما يشمل القدس الشرقية المحتلة، وسقف زمني لبلوغ أهدافها، وإطار دولي لرعايتها، ومرجعية سياسية وقانونية في إطار احترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وآلية إلزامية دولية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بإشراف الأمم المتحدة، وقررت اللجنة التنفيذية تكليف اللجنة السياسية لمتابعة هذه التطورات بشكل مُستمر.

وناقشت اللجنة التنفيذية انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران 1967، وسياسة العقوبات الجماعية التي تمارسها ضد المواطنين الفلسطينيين، وسياسة هدم المنازل والإعدامات الميدانية، واحتجاز جثامين الشهداء، والحصار والإغلاق، وتنصلها من جميع الالتزامات المترتبة عليها وفقا للقانون الإنساني الدولي باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، وتنصلها من التزاماتها وفقا للاتفاقيات الموقعة، ودعت استناداً لذلك إلى سحب ترشيح اسرائيل لرئاسة لجنة في الأمم المتحدة معنية بمكافحة الارهاب وحماية المدنيين في زمن الحرب.

وأكدت في الوقت نفسه على قراراتها السابقة، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في وجوب تحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، واتخاذ إجراءات فورية بدءاً بسجل السكان مروراً بسجل الأراضي وانتهاء بتطبيق القانون الفلسطيني على جميع المتواجدين على أراضي دولة فلسطين دون استثناء أو تمييز، وتفعيل دور المحاكم الوطنية، وذلك استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار 19/67 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر 2012، واعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وبحقها في ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة، بما فيها القدس الشرقية العاصمة الأبدية لدولة وشعب فلسطين.

وأكدت اللجنة التنفيذية دعمها التام للجهود المبذولة لتحقيق إنهاء الانقسام من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج م.ت.ف. والعودة إلى إرادة الشعب من خلال إجراء انتخابات عامة. وثمنت في هذا المجال الجهود الكبيرة التي يبذلها الأشقاء في مصر وقطر لتحقيق ذلك.

واستمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير عن اجتماعات اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني الفلسطيني بجلسة عادية بأسرع وقت ممكن.

وتوقفت اللجنة التنفيذية أمام الاوضاع الداخلية وأوضاع دوائر ومؤسسات المنظمة، وقررت تشكيل لجنة للبحث في افضل الوسائل والسبل لمعالجة ما يعتري عمل هذه الدوائر والمؤسسات من مظاهر خلل وضعف ووضع الحلول العملية، التي تمكنها من حمل مسؤولياتها والنهوض بدورها دون عوائق، وأكدت في الوقت نفسه على أهمية مواصلة الحوار الوطني، وعلى وجوب تحصين الجبهة الداخلية الفلسطينية، من خلال حوار وطني شامل بين كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وطي صفحة الانقسام المدمر، وتعزيز دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها ومؤسساتها كافة، كجبهة وطنية متحدة وممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبما يرسى العمل في مؤسساتها القيادية على أسس الشراكة الوطنية والديمقراطية التوافقية والقيادة الجماعية.

واستنكرت اللجنة التنفيذية الاعتداء الذي تعرض له عضو اللجنة التنفيذية المحامي غسان الشكعة، وذلك بإطلاق الرصاص على منزله، ودعت الأجهزة الأمنية لملاحقة المسؤولين عن هذا الحادث الإجرامي وتقديمهم للعدالة.

وأكدت اللجنة التنفيذية على المكانة المركزية، التي تحتلها الحركة الوطنية الأسيرة في وجدان الشعب الفلسطيني، وفي برنامج عمل وتوجهات القيادة الفلسطينية، وثمنت الدور الذي تضطلع به جالياتنا الفلسطينية من أجل تدويل قضية

مركز القدس للدراسات والاستراتيجيات
Center for Studies & Strategies

الأسرى، وفضح الممارسات غير الانسانية لسلطة مصلحة السجون الاسرائيلية ضد الاسرى الفلسطينيين في معسكرات الاعتقال الجماعي الإسرائيلية.

ودعت المجتمع الدولي الى حمل مسؤولياته والضغط على حكومة الاحتلال للتوقف عن سياسة الاعتقالات الجماعية، وسياسة الاعتقال الإداري، واعتقال الأطفال، والتوقف عن الممارسات غير الانسانية لسلطات مصلحة السجون في اسرائيل ضد الاسرى من كبار السن والنساء والمرضى والأسرى الأطفال، وذكرت في هذا السياق بوجوب الإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو.

وهنأت في هذا السياق النائبة خالدة جرار عضو المجلس التشريعي الفلسطيني بمناسبة الإفراج عنها بعد اعتقال دام 14 شهراً، وعودتها إلى أسرتها والى صفوف شعبها .

وطالبت اللجنة التنفيذية الصليب الأحمر الدولي بالتراجع عن قراره بتقليص زيارات أهالي الأسرى تحت ذريعة عدم وجود أموال.

وأكدت اللجنة التنفيذية على قرارها بوجوب عدم تقليص الخدمات التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين للمخيمات الفلسطينية.

م.ت.ف:سنتصدى للمشروع الاستيطاني في منطقة مطار قلنديا

رام الله – صفا 12\6\2016

حذرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، من الأخطار المترتبة على تنفيذ المشروع الاستيطاني الجديد، الذي تم الكشف عنه مؤخراً، وبدأت تتداوله أقسام الهندسة واللجنة المحلية للتخطيط باعتبارها جهات الاختصاص في بلدية نير بركات، الذراع الاستيطاني الآخر لحكومة إسرائيل في القدس المحتلة.

ويقضي المشروع الجديد بإقامة مدينة استيطانية جديدة تضم 15 الف وحدة استيطانية في المنطقة، التي يقوم عليها مطار قلنديا القديم إلى الشمال من المنطقة الصناعية بمحاذاة جدار الفصل العنصري، وبجوار بيت حنينا شمال شرق القدس الشرقية المحتلة.

ويترتب على هذا المشروع الاستيطاني الاستعماري الخطير، حرمان دولة فلسطين من فرص تطوير مطار قديم قائم على أراضيها المحتلة.

وأكدت اللجنة في بيان أصدرته عقب اجتماعها، الليلة، بمقر الرئاسة برام الله برئاسة الرئيس محمود عباس، أنها ستتصدى لهذا المشروع الاستيطاني الخطير بكل الوسائل، وستعمل على ملاحقة بلدية نير بركات في المحافل الدولية، والدعوة إلى مقاطعتها باعتبارها الذراع الاستيطاني الاستعماري لحكومة اسرائيل في مدينة ومحافظة القدس.

المسيرة السياسية

وأكدت دعمها لجميع الجهود الرامية إلى إخراج مسيرة التسوية السياسية من مأزقها، ورفضها في هذا السياق المساس بمبادرة السلام العربية أو المس بالمكانة السياسية والقانونية لمدينة القدس الشرقية باعتبارها مدينة محتلة، وجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران 1967، أو الاعتراف بيهودية الدولة في إسرائيل.

وجددت تمسكها بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وخاصة القرار 194، كما ورد في مبادرة السلام العربية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA Center For Studies & Strategies

وناقشت الجهود التي تبذلها فرنسا، بما في ذلك انعقاد مؤتمر باريس في الثالث من الشهر الجاري من أجل إعادة الحياة إلى مسيرة التسوية السياسية المعطلة، بفعل السياسة العدوانية الاستيطانية الاستعمارية التوسعية لسلطة الاحتلال (إسرائيل)، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام قبل نهاية العام الجاري.

إنهاء الانقسام

وأكدت دعمها التام للجهود المبذولة لتحقيق إنهاء الانقسام من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج م.ت.ف. والعودة إلى إرادة الشعب من خلال إجراء انتخابات عامة.

واستمعت إلى تقرير عن اجتماعات اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني الفلسطيني بجلسة عادية بأسرع وقت ممكن، كما توقفت أمام الأوضاع الداخلية وأوضاع دوائر ومؤسسات منظمة التحرير.

وقررت تشكيل لجنة للبحث في أفضل الوسائل والسبل لمعالجة ما يعتري عمل هذه الدوائر والمؤسسات من مظاهر خلل وضعف ووضع الحلول العملية، التي تمكنها من حمل مسؤولياتها والنهوض بدورها دون عوائق.

وأكدت على المكانة المركزية، التي تحتلها الحركة الوطنية الأسيرة في وجدان شعبنا، وفي برنامج عمل وتوجهات القيادة الفلسطينية، وثمنت الدور الذي تضطلع به جالياتنا الفلسطينية من أجل تدويل قضية الأسرى، وفضح الممارسات غير الانسانية لسلطة مصلحة السجون الاسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين في معسكرات الاعتقال الجماعي الإسرائيلية.

الزهار لـ"العربي الجديد": خلافات المصالحة أكبر من نقاط عالقة

القاهرة ـ العربي الجديد 12\6\2016

قال عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية (حماس)، محمود الزهار، إن الحركة طلبت أخيراً من الجانب المصري في اتصال معه، تحديد موعد للقاء جديد بالقاهرة، لبحث بعض النقاط المستجدة منذ اللقاء الأخير الذي جمع وفد الحركة بالمسؤولين المصريين في القاهرة، قبل نحو شهر.

وأوضح الزهار في تصريحات خاصة لـ"العربي الجديد"، أنه "خلال اللقاء الماضي كان هناك اتفاق على لقاء آخر، إلا أنه تأخر"، متابعاً: "الجانب المصري وعدنا أن يكون اللقاء الجديد قريباً، خاصة أن جلسة الدوحة المرتقبة بين قيادات فتح وحماس أدت إلى تأجيل لقاء القاهرة".

إلى ذلك، أكد مسؤولون في غزة لـ"العربي الجديد"، أنّ وفد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في القطاع والدوحة سيصل الإثنين المقبل إلى العاصمة المصرية، القاهرة، لاستكمال المباحثات الأمنية والسياسية مع السلطات المصرية.

وعلى صعيد ملف المصالحة الداخلية بين حركتي حماس وفتح، قال الزهار: "للأسف يتم تصوير الأمر على أن هناك أموراً ما زالت عالقة بيننا وبين السلطة لم يتم حلها"، موضحاً: "الاتفاق الأساسي برمته لم يتم تنفيذ أي أمر منه، وبالتالي لا يوجد بالأساس اتفاق".

وأشار إلى أنه "كان هناك اتفاق على 4 بنود، في مقدمتها أن تقوم الحكومة بالدعوة لانتخابات المجلس التشريعي، وهذا لم يتم ولن يتم، لأن فتح تعلم أنها ستخسر الانتخابات في حال إجرائها".

كما أشار إلى أنه تم الاتفاق في اللقاءات السابقة، سواء في القاهرة أو الدوحة، على تثبيت العقيدة الوطنية الخاصة بأن إسرائيل عدو يجب مواجهته، إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، خرج في تصريحات ليقول إن التعاون مع إسرائيل أمر مقدس، لافتاً: "ثم يريدون بعد ذلك أن يصوروا أن الأمر مجرد رواتب الموظفين في غزة فقط".

Center for Political & Strategic Studies GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وحول جدوى لقاء الدوحة المرتقب بين حركته وحركة "فتح" في ظل عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مسبقا، قال الزهار: "ندعو الله أن يكون هذا اللقاء مختلفاً وأن يخرج بشيء جديد".

وكانت قطر قد وجّهت الدعوة لعباس لزيارة الدوحة خلال شهر رمضان، لبحث المصالحة الفلسطينية، حيث من المقرر أن يلتقي رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل هناك.

وأكدت مصادر بحركة "فتح"، أن وفدها الذي سيتوجه إلى الدوحة سيضم كلاً من عضوي اللجنة المركزية للحركة، عزام الأحمد، وصخر بسيسو، الذي زار القاهرة أخيراً على رأس وفد للحركة، والتقى مسؤولين بجهاز المخابرات المصري، للتباحث بشأن ملف المصالحة.

وكان جهاز المخابرات المصري قد استقبل، نهاية الشهر الماضي، وفداً رفيع المستوى من حركة "الجهاد" برئاسة الأمين العام للحركة، رمضان شلح، ونائبه زياد نخالة، كما التقى الجهاز وفداً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لبحث عدد من الملفات، أهمها الأوضاع في غزة، والمصالحة الداخلية.

وفد قيادي من "حماس" يتوجه إلى القاهرة قريبا

غزة-الأناضول: 12\6\2016

أعلن إسماعيل رضوان، القيادي في حركة "حماس"، أن وفدا من حركته، سيصل العاصمة المصرية، "القاهرة" خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقال رضوان، إن وفدا من قيادة الحركة من داخل قطاع غزة، ومن الخارج سيزور مصر قريبا (دون أي يحدد موعدا).

ورفض رضوان في تصريح لوكالة "الأناضول"، الإفصاح عن موعد وطبيعة الزيارة، مكتفيا بالقول، إن حركته "حريصة على استعادة مصر لدورها في رعاية كافة الملفات الفلسطينية".

من جانبه، قال مصدر مطلع مقرب من حركة حماس، (فضل عدم ذكر اسمه) إن الوفد سيغادر غزة عبر معبر رفح، يوم الإثنين القادم.

وأضاف المصدر لوكالة الأناضول، إن الوفد سيضم عددا من القيادات البارزة في حماس، ومنها محمود الزهار، وخليل الحية، ونزار عوض الله.

وكشف أن وفدا أمنيا من وزارة الداخلية في غزة، سيرافق الوفد في زيارته للقاهرة، وسيلتقي بمسؤولين مصريين.

وكان وفد من حركة "حماس" قد زار القاهرة في شهر مارس/آذار الماضي، والتقى بمسؤولين مصريين، في اجتماعات تعد الأولى من نوعها منذ تردي العلاقات بين الجانبين، في أعقاب إطاحة الجيش المصري، بالرئيس السابق، محمد مرسي.

وقال مسؤولون في حركة حماس، في تصريحات صحفية، عقب الزيارة، إنهم اتفقوا مع المسؤولين المصريين على "ضبط الحدود".

القدوة يطرح عشر نقاط للخروج من مأزق المشروع الوطني الفلسطيني

البيرة – أمين للاعلام 10\6\2016

طرح الدكتور ناصر القدوة، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، رئيس مجلس إدارة مؤسسة ياسر عرفات، برنامجًا من نقاط عشر للخروج من المأزق الحالي الذي يعيشه المشروع الوطني، ابتداء بإعادة تحديد الهدف الوطني المركزي، وانتهاء

Qantara للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

بالإمساك بزمام المبادرة السياسية والحفاظ على القرار الفلسطيني المستقل، مشددًا على أن الأهم هو تحويل الرؤى إلى سياسات رسمية، وهذه مسؤولية جماعية تقع على عاتق مختلف مكونات الشعب (القيادة، الهيئات، التنظيمات، الأفراد).

جاء ذلك خلال الحلقة الخامسة من سلسلة حلقات "ما العمل" التي ينظمها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، بحضور أكثر من 130 شخصية من السياسيين والأكاديميين والنشطاء. وقد أدار الحوار في البيرة هاني المصري، مدير عام مركز مسارات، بينما أداره في غزة صلاح عبد العاطي، مدير المكتب هناك.

وفي حديثه، عرض القدوة النقاط البرنامجية العشر على النحو الآتي:

أولًا: إعادة تحديد الهدف الوطني المركزي وصياغته بصورة واضحة، وهو يتثمل بإنجاز الاستقلال الوطني وممارسة السيادة في دولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس أن الدولة قائمة بفعل الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني، وبفضل الاعتراف الدولي الواسع بهذه الدولة، وليس على أساس أخذ الدولة من إسرائيل. ويقوم هذا الهدف على استبعاد الكلام الرومانسي الضارّ حول ما يسمى حل "الدولة الواحدة"، لأن المطروح واقعيًا ليس دولة ثنائية القومية، بل دولة "يهودية" على كافة أراضي فلسطين الانتدابية، وطرد جزء من السكان وتشريع الاستعمار الاستيطاني.

ثانيًا: إعادة تحديد المقاربة العامة لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس حل سياسي يستبعد العمل العسكري، ويؤكد النضال في كافة المجالات، محليًا ودوليًا، بهدف الضغط على العدو وهزيمة ممارساته، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن السلام لم يتحقق وأننا ما زلنا تحت الاحتلال وعرضة لكل أنواع الاضطهاد، إضافة إلى رفض إغراء الجانب الإسرائيلي عبر تبني سياسة لا بديل عن المفاوضات إلا المفاوضات.

ثالثًا: تحديد العلاقة بين مهام التحرر الوطني ومهام إقامة الدولة، وهذا التناقض بينهما بحاجة إلى حل على قاعدة إعطاء الأولوية لإنجاز مهام التحرر الوطني، ما يعني ضرورة إعادة صياغة السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى سلطة خدمية، وترحيل المهام السياسية والسيادية إلى المنظمة، ومراجعة العقيدة الأمنية لتكون مهمة الأجهزة الأمنية خدمة المواطن.

رابعًا: إعادة الاعتبار للمؤسسة الفلسطينية، وخاصة السياسية، (المجلس الوطني، المجلس التشريعي، التنظيمات، وكذلك النقابات والاتحادات ومؤسسات المجتمع المدني)، لا سيما أنها تمر في مرحلة ضعف شديد، يصل في بعض الأحيان إلى حد درجة الموات، فالمجلس الوطني غائب منذ 20 عامًا. ولذلك، لا بد من إعادة إحياء المؤسسة الفلسطينية ودمقرطتها عبر إجراء انتخابات دورية لتشكل هذه المؤسسات حاملًا للمشروع الوطني.

خامسًا: تحديد الخطر الأساسي الذي يهدد الهدف الوطني والتركيز على مواجهته، وهو يتمثل بالاستعمار الاستيطاني لبلادنا الذي يستعمر الأرض وينفي وجودنا ويمنع استقلالنا. ولا بد من مواجهة الجانب الفلسطيني لهذا التهديد عبر أدوات هائلة ممثلة بالقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة، والفتوى القانونية لمحكمة لاهاي، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وهذه الأدوات بحاجة إلى تعبئة كاملة من الأفراد والمؤسسات الفلسطينية للمشاركة في المعركة ضد الاستعمار الاستيطاني، وبعد ذلك على الإقليم أن يتحمل مسؤوليته.

سادسًا: استبعاد المفاوضات دون توفر أساس سياسي واضح متفق عليه ومشرعن دوليًا، وإعلان فشل المقاربة القديمة التي تقوم على أساس المفاوضات المباشرة دون شروط أو مرجعية، وعدم العودة إليها مرة أخرى.

سابعًا: استعادة الوحدة الوطنية، سياسيًا وجغرافيًا، على أساس مقاربة شاملة تستجيب لمتطلبات أربعة: أولها إعادة الوضع إلى ما قبل 2007 عبر تخلي "حماس" عن سيطرتها على قطاع غزة في كافة مناحي الحياة، وثانيها، الشراكة السياسية الكاملة في منظمة التحرير والحكومة والجهاز الوظيفي للسلطة من خلال تخلي "فتح" عن سيطرتها عن النظام الحالي وبناء

CENTER FOR STUDIES & STRATEGIES
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

نظام قائم على الشراكة، وثالثها، وجود أساس سياسي واضح يتضمن الاتفاق على الهدف الوطني وهذا يكفي ليشكل جوهر البرنامج السياسي للمنظمة، وأخيرًا، قبول مشترك للديمقراطية وتداول السلطة.

ثامنًا: اعتماد سياسات اقتصادية لإيجاد اقتصاد منتج يساعد على الصمود، عبر تشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي بدلًا من تشجيع الاستهلاك.

تاسعًا: التفاعل في مواجهة مشاكل المنطقة، من خلال مواجهة التيار الإسلامي العنيف والتفاهم مع التيار الإسلامي المعتدل، والتصدي للطائفية الصاعدة (سني شيعي)، ويكون التعامل مع إيران على أساس عربي إيراني وليس سني شيعي، وعلينا واجب استخدام القيمة الأخلاقية للقضية الفلسطينية لمواجهة الصعود الطائفي. كما لا بد أن ننتصر للدولة الوطنية المعرضة لخطر شديد بصرف النظر عن وجهات النظر تجاه أنظمة الحكم في هذه الدول، من خلال الحفاظ على الدولة الوطنية من جهة واحترام طموحات الأكراد في الدول التي يقيمون فيها من جهة أخرى.

عاشرًا: الإمساك بزمام المبادرة السياسية والحفاظ على القرار الفلسطيني المستقل واستعادة قوة تحالفاتنا الدولية، وفي مقدمة هذا العنوان تكون علاقة العضوية مع العرب الرافعة الأساسية للعمل الفلسطيني دون التخلي عن القرار المستقل، ما يتطلب مصداقية ووضوح السياسة الفلسطينية، مع رفض – في هذا السياق - أي تغيير في مبادرة السلام العربية.

وأشار القدوة إلى وجود متطلبات جمعية يجب العمل عليها معًا، والتفاهم على أرضية وضع شامل يشمل الضفة والقدس رافضًا للحلول الجزئية مثل الكونفدرالية مع الأردن أو دويلة في غزة، فبيّن أن الأردن لا يريد أن يتحمل مسؤولية الضفة، بينما لا تريد إسرائيل الانسحاب منها. كما تريد فصل غزة عن الضفة ورمي القطاع في حضن مصر.

وتداول الحضور العديد من الآراء التي ركّزت على أهمية تحويل هذا البرنامج إلى سياسات عملية تتبناها القيادة الفلسطينية والفصائل وصناع القرار، بما ينعكس إيجابًا على القضية الفلسطينية والمشروع الوطني، والعمل على إنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة الوطنية بوصفها المنطلق الأساسي للخروج من حالة التدهور الحاصلة على الصعيد السياسي والحياتي، بينم اعترض البعض الآخر على إمكانية إعادة النظر في وظائف السلطة ومهماتها، وإمكانية إعادة بناء مؤسسات المنظمة.

كما طرحوا العديد من الأسئلة، يتعلق بعضها بجدوى الانخراط في مشاكل المنطقة، لا سيما نحن ما زلنا واقعين تحت الاحتلال، وبحاجة إلى تضامن الجميع مع القضية الفلسطينية.

الزهار يكشف عن لقاء مرتقب بين حماس وفتح بالقاهرة

القاهرة – الرأي: 11\6\2016

قال الدكتور محمود الزهار عضو المكتب السياسى لحركة حماس، أنه يجرى التنسيق مع المسئولين فى القاهرة لسفر وفد الحركة لبحث انجاز المصالحة بين حركتي فتح وحماس، مؤكدا أنه بمجرد انتهاء المسئولين المصريين من الترتيبات الأمنية خلال الأيام المقبلة سيتوجه الوفد لمصر، مشيرا إلى توجه الوفد لقطر عقب إنهاء مباحثاتهم مع المسئولين المصريين.

وأكد "الزهار" فى تصريحات خاصة لليوم السابع المصرية مساء أمس الجمعة، أنه سيترأس وفد الحركة مع عدد من القيادات في غزة والدكتور موسى أبو مرزوق الذي سيأتي من الخارج تزامنا مع وصول الوفد.

وأوضح أن حماس ستبحث ترتيب تطبيق الاتفاق الموقع في القاهرة عام 2011 وهو تشكيل حكومة وطنية- عقب فشل الحكومة الحالية- وإجراء الانتخابات وإنجاز المصالحة المجتمعية والترتيبات الإدارية التي في مقدمتها ملف الموظفين.

غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأشار "الزهار" إلى أن حرية الوصول لقيادات حركة فتح سيكون سهلاً من الضفة للأردن ثم للقاهرة خلافا لغزة، مطالبا باستكمال الاتفاق الموقع في القاهرة الذي ترفض أطراف عدة ومنها "إسرائيل" تطبيقه.

وأكد الزهار، أن حركة حماس ليس لديها أي مطالب سوى تطبيق الاتفاق الموقع في القاهرة مايو 2011 والذي كان برعاية مصرية، مشدداً على تطبيق الاتفاق عبر تشكيل حكومة وفاق وطني وإجراء انتخابات المجلس التشريعي والمجلس الوطني وانجاز المصالحة المجتمعية.

وأشار إلى أن حركة حماس قامت بمصالحة مجتمعية بين العائلات في المواجهات التي جرت بين فتح وحماس، إضافة لتطبيق العقيدة الأمنية التي تم الاتفاق عليها في القاهرة وهي أن العدو الإسرائيلي عدو الشعب الفلسطيني.

حماس إلى القاهرة لتسوية فلسطينية برعاية مخابرات السيسي

القاهرة- عربي21 11\6\2016

يتوجه وفد من حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، إلى مصر، في الأيام القليلة المقبلة، لبحث تسوية مصالحة فلسطينية، تحت رعاية جهاز المخابرات العامة المصرية، ما اعتبره مراقبون محاولة لسحب البساط من تحت أقدام الاجتماعات التحضيرية التي جرت في الدوحة بين حركتي حماس وفتح، وإظهارا لرئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي في صورة الزعيم العربي الذي يقود تلك الجهود.

وأكد المراقبون أن مصر تستهدف من تحركاتها تلك، استرداد دورها في القضية الفلسطينية، الذي تعتبره أوساط مصرية "قياديا ومحوريا"، رابطة التحرك المصري بدعوة رئيس الانقلاب، في الشهر الماضي، لتوفير الأمن للإسرائيليين، مقابل الأمل للفلسطينيين، وتركيزه الضوء على ما اعتبره "حالة الانقسام التي أثرت بالسلب على القضية الفلسطينية"، وفق قوله.

من جهتها، روّجت وسائل إعلام مقربة من السلطات المصرية لمزاعم يرى فيها متعاطفون مع "حماس" ابتزازا لحركة المقاومة الإسلامية، فيما يستهدف الإعلام المصري تقديم السيسي في صورة "القائد العربي" الذي يسعى لترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، ودفع عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولا تتوقف القاهرة عن إعلان تشككها في نيات حماس لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وتتحدث تقارير مصرية عن غضب مصري من مزاعم عمليات تهريب تتم عبر الأنفاق، وتزيد عليها مطالبة "حماس" بتسليم عناصر مصرية تدعي أنها هربت للقطاع عقب أحداث 30 حزيران/ يونيو 2013، التي مهدت الأجواء للانقلاب.

ماذا قال "الزهار" في تصريحاته الجديدة؟

وكشف المكتب السياسي لحركة حماس، الدكتور محمود الزهار، أنه يجري التنسيق مع المسؤولين في القاهرة حاليا لسفر وفد الحركة إلى مصر، مؤكدا أنه بمجرد انتهاء المسؤولين المصريين من الترتيبات الأمنية فسيتوجه الوفد لمصر.

وأشار إلى توجه الوفد إلى قطر عقب إنهاء مباحثاتهم مع المسؤولين المصريين.

وأضاف الزهار في تصريحات نقلتها صحيفة "اليوم السابع"، السبت، أنه سيترأس وفد الحركة مع عدد من القيادات في غزة، والدكتور موسى أبو مرزوق، الذي سيأتي من الخارج تزامنا مع وصول الوفد.

وأوضح أن "حماس" ستبحث ترتيب تطبيق الاتفاق الموقع في القاهرة عام 2011، وهو تشكيل حكومة وطنية، عقب فشل الحكومة الحالية، وإجراء الانتخابات، وإنجاز المصالحة المجتمعية، والترتيبات الإدارية التي في مقدمتها ملف الموظفين، بحسب تعبيره.

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأشار إلى أن حرية الوصول لقيادات حركة فتح سيكون سهلا من الضفة للأردن ثم للقاهرة خلافا لغزة، مطالبا باستكمال الاتفاق الموقع في القاهرة الذي ترفض أطراف عدة، ومنها إسرائيل، تطبيقه، بحسب تأكيده.

وأكد الزهار أن حركة حماس ليس لديها أي مطالب سوى تطبيق الاتفاق الموقع في القاهرة في أيار/ مايو 2011، الذي تم برعاية مصرية، مشددا على ضرورة تطبيق الاتفاق عبر تشكيل حكومة وفاق وطني، وإجراء انتخابات المجلس التشريعي، والمجلس الوطني، وإنجاز المصالحة المجتمعية.

وتابع بأن حركة حماس قامت بمصالحة مجتمعية بين العائلات في المواجهات التي جرت بين حركتي فتح وحماس، إضافة لتطبيق العقيدة الأمنية التي تم الاتفاق عليها في القاهرة، وهي أن "العدو الإسرائيلي عدو الشعب الفلسطيني".

"اليوم السابع": "حماس" هي التي طلبت

وتشهد القاهرة هذه الأيام تحركات مكثفة لسحب البساط من تحت أقدام اجتماعات الدوحة التي التأم فيها وفدا "حماس" و"فتح" أخيرا، وشهدت القاهرة في الأيام الماضية اجتماعات مسؤولين مصريين مع قيادات الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة المقاومة الشعبية لبحث ملف تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة الفصائل الفلسطينية كافة.

ونقلت "اليوم السابع" عن مسؤولين مصريين قولهم إنهم أطلعوا قادة الفصائل الفلسطينية التي اجتمعت في القاهرة مؤخرا على رؤيتهم لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وذلك مع وفد حركة حماس، مرورا بالاجتماعات التي جرت مع الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي الدكتور رمضان شلح، وأخيرا مع قادة الفصائل التي حضرت مؤخرا إلى القاهرة، وهي الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وحركة المقاومة الشعبية.

وأكدت المصادر أن الفصائل التى اجتمعت في القاهرة شددت على ضرورة أن يكون هناك حوار شامل بين الفصائل كافة، وليس "فتح" و"حماس" فقط، لإنهاء الانقسام، موضحا أن حركة حماس أرسلت طلبا للقاهرة منذ شهر ونصف الشهر للقاء المسؤولين المصريين لبحث ملف المصالحة، ومعبر رفح، وضبط الحدود المشتركة بين قطاع غزة وسيناء.

وأوضحت المصادر أن الفصائل الفلسطينية التى اجتمعت في القاهرة أخيرا ستجري العديد من المشاورات مع قيادات حركتي فتح وحماس لتقريب وجهات النظر، لا سيما في العديد من الملفات العالقة، وفي مقدمتها أزمة موظفي "حماس" في معبر رفح، وبحث انضمام "حماس" لمنظمة التحرير، وتشكيل حكومة وحدة وطنية نهاية العام الجاري.

ماذا حدث في اجتماعات القاهرة؟

وزارت وفود من قادة الفصائل الفلسطينية القاهرة أخيرا، وهم قادة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الداخل والخارج، والجبهة الديمقراطية، وحركة المقاومة الشعبية، حيث عقدوا لقاءات مع عدد من المسؤولين المصريين، وبحثوا ملفات أهمها "الانقسام الفلسطيني".

وكشفت مصادر مصرية أن توافد عدد من الفصائل الفلسطينية على القاهرة، في خلال الأيام الماضية، يأتي تلبية لدعوة وجهها جهاز المخابرات العامة، لعدد من الفصائل التي ستشارك في الحوار الذي دعا له السيسي.

وقالت المصادر إنه من المنتظر أن يلحق بوفد الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة المقاومة الشعبية.. وفد حركة فتح برئاسة عزام الأحمد، ووفد حركة حماس برئاسة الدكتور محمود الزهار، وعضوية خليل الحية والدكتور موسى أبو مرزوق.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

قريع يحمل على "حماس"

وكان المفاوض الفلسطيني البارز، عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع، أعرب عن أسفه في تصريحات نقلتها صحيفة "المصري اليوم"، الجمعة، كون الفلسطينيين يعيشون "فترة صعبة جدا"، بسبب انتهاكات إسرائيل المستمرة لاتفاقية "أوسلو" التي لم تلتزم بها، وتماطل دائما عن المدة المحددة لها، التي لا تزيد على خمس سنوات، كمرحلة انتقالية للانسحاب من الضفة، وفق قوله.

ورأى قريع أن المصالحة الفلسطينية دائما ما تفشل في مراحلها الأخيرة، مستدركا في الوقت نفسه بقوله: "إلا أننا متمسكون بها، لأسباب كثيرة، أولها أنه لا بد من دعوة حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة فى المجلس الوطني للبدء في استحقاقاته، وعمل المجلس التشريعي بعد توقفه منذ الانقسام".

واتهم قريع "حماس" بأنها لا تسعى جديا للمصالحة، وأنها دائما ما تضع شروطا تعجيزية، مضيفا أن "حماس" تريد تنفيذ اتفاقات القاهرة دون العودة إلى ما نصت عليه عام 2011 حول ملف الموظفين، بإنشاء لجنة إدارية قانونية لدراسة حاجة الهيكل الإداري للوزارات من الموظفين، بعيدا عن المحاصصة السياسية والتنظيمية.

وحول ما ذكرته آخر استطلاعات الرأي من أن أغلب قادة حركة فتح ومنظمة التحرير يرفضون الاستمرار في تنفيذ اتفاقية أوسلو مع الاحتلال، فقد علق قريع بالقول إن "هناك اختلافات داخل المنظمة واللجنة المركزية حول الاستمرار في اتفاقية أوسلو مع الاحتلال، لكننا لن ننهيها، والاتفاقية لا تزال سارية المفعول، تيقنا منا بأن إسرائيل ستصل في انتهاكاتها للنهاية في يوم ما"، على حد قوله.

وعن المبادرة العربية، وطلب إسرائيل تعديلها، قال: "إذا وافق أي فلسطيني على تعديل بند واحد من بنود المبادرة العربية، فإنه بذلك ينهي القضية، والحقوق الفلسطينية للأبد، لأنها تتحدث عن إقامة دولة على حدود 67، وحق اللاجئين والقدس عاصمة فلسطين، وترسيم الحدود، ولكن دون ذلك لن تكون هناك فلسطين"، حسبما قال.

مصادر لـ"العربي الجديد": وفد من "حماس" في القاهرة الإثنين

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 11\6\2016

أكّد مسؤولون في غزة لـ"العربي الجديد"، أنّ وفداً قيادياً من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في القطاع والدوحة سيصل في الأيام المقبلة إلى العاصمة المصرية، القاهرة، لاستكمال المباحثات الأمنية والسياسية مع السلطات المصرية بعد جولة الحوار الأولى بين الجانبين قبل أكثر من شهرين.

ومن المقرر أنّ تفتح مصر معبر رفح استثنائياً ليتمكن قياديو الحركة المشاركون في الوفد من غزة من الوصول إلى القاهرة، ومن ثم سيلتحق به نائب رئيس المكتب السياسي للشؤون الخارجية، موسى أبو مرزوق، المتواجد في العاصمة القطرية، الدوحة.

وقال مصدر في "حماس" لـ"العربي الجديد" إنّ الزيارة ستبدأ يوم الإثنين المقبل، وسيغادر الوفد غزة والدوحة ليلتقيا في مصر، لعقد لقاءات موسعة مع مسؤولي جهاز المخابرات المصرية، غير أنه أكّد أنّ الحركة بانتظار الموعد النهائي من السلطات المصرية، والذي يرتبط أساساً بالترتيبات الأمنية في سيناء ومحيط معبر رفح.

ويتوقع أنّ تتناول اللقاءات قضايا مختلفة، كالمصالحة الفلسطينية، والوضع الأمني على حدود غزة مع مصر، ومعبر رفح، وما يسمى "مشروع السلام" الذي يروج له بعض المسؤولين في مصر.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وسيشارك وفد "حماس" أيضاً في لقاء مع وفد من حركة "فتح" في الدوحة، لبحث المصالحة الفلسطينية وسبل دفعها للأمام، وهو اللقاء المتوقع هذا الأسبوع أو بداية الأسبوع المقبل على أبعد تقدير، وفق مصادر "العربي الجديد".

وكانت وفود فصائلية قد وصلت مصر أخيراً، والتقت مسؤولي جهاز المخابرات المصرية، منها وفد لحركة الجهاد الإسلامي، وآخر للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقبلهما التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس بنظيره المصري عبد الفتاح السيسي، ومن المتوقع أنّ تكون هناك زيارة قريبة أيضاً لعباس إلى القاهرة للقاء السيسي.

مصادر لـ"سما" : لا مصالحة في الدوحة ووفد حماس يزور القاهرة لمناقشة قضايا امنية

غزة \ رام الله \ سما\ 11\6\2016

اكدت مصادر فلسطينية مطلعة لوكالة "سما" مساء اليوم ان زيارة وفد حماس الى القاهرة التي من المنتظر ان تتم خلال اليومين القادمين حسب الوعود المصرية لن تتناول قضايا المصالحة وانما ستتركز في القضايا الامنية بين مصر وقطاع غزة.

واوضحت المصادر ان حماس لا تشعر بتفاؤل من جولة المحادثات القادمة في الدوحة وانها تشعر بانها قدمت كل ما يمكن ان تقدمه للرئيس عباس وانه الان" اي الرئيس عباس من يجب ان يقرر في المصالحة وان القضية الاساسية هي قضية الموظفين والتي يجب ان يكون هناك حلا خلاقا لها".

واوضحت ان فتح وحماس تدركان بان لا مصالحة في الدوحة وان القاهرة يجب ان تعطي الضوء الاخضر لها موضحة ان الرئيس الفلسطيني لا يمكنه ان يتقدم خطوة واحدة باتجاه المصالحة دون موافقة مصرية خالصة لان مصر تعتبر غزة شأنا خاصا يمس امنها القومي " حسب تلك المصادر.

الديمقراطية: أبلغنا مصر أن وثيقة الوفاق البرنامج الوطني للحكومة

الرسالة نت 11\6\2016

أكدّ طلال أبو ظريفة عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن وثيقة الوفاق التي وقعت عليها الفصائل عام 2011م، وعرفت باسم "وثيقة الأسرى"، هي برنامج الاجماع الوطني لأي حكومة وحدة.

وقال أبو ظريفة لـ"الرسالة نت"، السبت، إن الجبهة أبلغت الجانب المصري خلال لقاءاتها الأخيرة معه، بأن الوثيقة تمثل اجماعا وطنيا، وأنها البرنامج السياسي للحكومة وليس برنامج منظمة التحرير.

وأضاف أن المصريين ردوا بأنه "لا مشكلة لديهم اتجاه ما يتفق عليه الفلسطينيون داخليا"، مشددا على أن الفصائل برمتها، وليست حماس فقط، لا تقبل أن تذهب لبرنامج فصيل بعينه ليكون مظلة سياسية لعمل الحكومة.

ونبّه أبو ظريفة إلى أن وثيقة الوفاق كانت البرنامج السياسي للحكومة العاشرة، التي ترأسها إسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، بمشاركة عدد من الفصائل.

وأوضح أن أي تطوير للبرنامج ينبغي أن يجري من خلال الاطار القيادي المؤقت، الذي يضم الأمناء العامون للفصائل، "باعتباره المخول الوحيد لإجراء ذلك، وليس بشكل منفرد من أي طرف".

وجدد تأكيده على ضرورة مشاركة جميع القوى الفلسطينية في أي تفاهمات مقبلة، "وليس عبر اتفاقات ثنائية بين حماس وفتح، لتكون الفصائل شاهدة على ما يجري الاتفاق عليه".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات GAZA For Studies & Strategies

وكان عزام الأحمد رئيس ملف المصالحة في (فتح)، وعدد من قيادة الحركة، قد اشترط أن يكون برنامج المنظمة هو البرنامج السياسي للحكومة، وهو ما اعتبرته الجبهة الديمقراطية وحماس مخالفًا لاتفاق المصالحة عام 2011م.

"رأي اليوم" تكشف: حماس تدخل على خط اختيار خليفة أبو مازن وتحذر من تمرير الاستحقاق دون آليات وطنية.. وفتح تخشى الثمن الباهظ مقابل الحصول على دعم مرشحها.. وأحمد قريع يدخل على الخط

رام الله – خاص – "رأي اليوم": 11\6\2016

تفيد معلومات حصلت عليها "رأي اليوم" أن ملف خلافة الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن"، لم تعد حكرا على حركة فتح وحدها، التي ستحدد فور فراغ المنصب شخصية بديلة لتولي المنصب، حسب ما أعلن قادة من الحركة، وان حركة حماس رسميا دخلت على الخط، وطرحت الأمر بشكل غير رسمي خلال لقاء ناقش ملف المصالحة، وقد كشف رسميا عن ذلك من خلال تصريحات احد قادة حماس البارزين.

مصدر قيادي في فتح أكد لـ "رأي اليوم" أن الحركة فوجئت مؤخرا بدخول حركة حماس على خط تحديد خليفة أبو مازن، وأن ذلك جرى منذ فترة حين أبلغ وفد قيادي من حركة حماس آخر من حركة فتح في أحد العواصم العربية، أن الحركة، أي حماس، لا تريد أن يتم اختيار خليفة أبو مازن في ظل الوضع الراهن الذي يحول دون إجراء الانتخابات، ودون التشاور والتوافق معها على المرشح.

ويقول هذا القيادي الفتحاوي ان حركته لا تمانع بالمطلق التشاور حول مرشحها الذي ستحدده اللجنة المركزية للحركة، وستعتمده اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، غير انه قال ان هناك توقعات بأن تطلب حركة حماس ثمنا كبيرا مقابل الموافقة على هذا المرشح.

ويؤكد أن حركة فتح ولجنتها المركزية لم تجمع على شخصية بعينها لخلافة أبو مازن، في ظل وجود تنافس قوي بين خمسة من الشخصيات القيادية وجميعها أعضاء في اللجنة المركزية، ومن أبرزها الجنرال جبريل الرجوب وصائب عريقات، بالإضافة إلى دخول قيادي آخر هو أحمد قريع "أبو العلاء" رئيس المجلس الاستشاري لحركة فتح، والعضو السابق في المركزية.

وقد كشف من معلومات حصلت عليها "رأي اليوم" أن عدة عواصم عربية من بينها القاهرة والرياض، بدأت مؤخرا تهتم بخليفة الرئيس، حيث تريد أن يحصل الشخص المطروح لتولي المنصب بعد أبو مازن على توافق وطني واسع، لمنع أي خطوات احتجاجية أو اضطرابات داخل مناطق حكم السلطة الفلسطينية، وهو أمر لا ترغب فيه الدول العربية في هذه اللحظات.

وتفيد المعلومات أيضا ان حركة حماس على الأغلب ستوافق على مرشح من حركة فتح عبر التوافق الوطني، من خلال اعتماده إلى جانب اللجنة التنفيذية من "الإطار القيادي المؤقت" الذي يشمل حركة حماس والجهاد الإسلامي، لتعزز الحركة مكانها بشكل قوي، في ظل انعدام فرصة تولي رئيس المجلس التشريعي المنصب الرئاسي في حال الفراغ كما ينص القانون الفلسطيني، خاصة في ظل تعطل المجلس.

والمعروف أن رئيس المجلس هو الدكتور عزيز دويك، أحد قادة حركة حماس، لكن فتح لا تعترف به كون أن فترة توليه المنصب قد انتهت، ووافقت حماس مؤخرا على تجاوز المجلس عند تشكيل حكومة الوفاق الوطنية قبل عامين.

وقد أدركت حركة حماس بعد التغيرات التي حصلت في المنطقة، والحديث هنا للقيادي الفتحاوي، أنها لن تتمكن من طرح مرشح لها، في ظل عدم قبولها من جهة مصر حتى اللحظة، وفي ظل عدم حصول مرشحها على أي قبول دولي، في ظل الحصار السياسي الذي تفرضه الدول الغربية والإدارة الأمريكية عليها.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وبالعودة إلى ملف اهتمام ومناقشة حركة حماس لخليفة أبو مازن، فقد كشف القيادي البارز في حركة حماس أسامة حمدان في تصريحات أدلى بها مؤخرا ، قال خلالها ان حماس تدرس قضية خلافة أبو مازن لأن الأمر يهم الحركة وجميع القوى الفلسطينية، وينبغي أن يمر من خلال إطار وطني مؤسسي.

وقال ان هذا الاستحقاق ينبغي أن يمر من خلال آليات وطنية، هي معطلة الآن بقرار من عباس، وفي رسالة بعثها لحركة فتح أنذر من تمرير هذا الاستحقاق بدون آليات وطنية، وقال ان ذلك من شأنه أن يولد أزمة فلسطينية كبيرة.

وبما يعزز ما كشفته "رأي اليوم" حول دخول حركة حماس على الخط، وعدم رغبتها في طرح مرشح للمنصب الرئاسي، دعا حمدان حركة فتح في حال قدمت مرشحها لرئاسة السلطة، بأن تقدم "شخصية وطنية وليست ذات طابع خلافي".

وقال أيضا ان حركته لم تعلن موقفها النهائي من المشاركة من عدمها في الانتخابات الرئاسية، وقال "عندما يتحدد الموعد فسيكون لها موقف حول ذلك".

مخطط إسرائيلي للاستيلاء على 60% من أراضي الضفة

رام الله ـ العربي الجديد 11\6\2016

حذّر المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لـ"منظمة التحرير الفلسطينية"، اليوم السبت، من الهجمة الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية، والتي استهدفت القدس المحتلة وباقي الأراضي الفلسطينية، خاصة تلك المصنفة مناطق (ج).

ووفق تقرير أسبوعي للمكتب الفلسطيني، فإن هذه المناطق المصنفة (ج)، والتي تزيد مساحتها عن 60 في المائة من الضفة الغربية، وتقع تحت السيطرة الأمنية وسيطرة الجيش ورئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية، فإن إسرائيل ترسم وتجيز وتسهل الاستيلاء عليها خدمة لمشروعها الاحتلالي الاستيطاني.

وقال المكتب الوطني إن "تصريحات قادة الائتلاف اليميني المتطرف الحاكم بشأن ذلك واضحة، حيث أعلن زعيم حزب البيت اليهودي، وزير التعليم في إسرائيل نفتالي بينيت، رفضه التنازل عن أي شبر من الأراضي الفلسطينية، وقال (سنحتفظ بها كاملة)".

وأضاف المكتب أن هذه التصريحات تتزامن أيضاً مع دعوات من جانب أعضاء كنيست (البرلمان الإسرائيلي) محسوبين على الائتلاف الحاكم برئاسة بنيامين نتنياهو، تطالب بإجراء عمليات مسح وتعداد سكاني للفلسطينيين المتواجدين في مناطق (ج)، تمهيداً (لحسم مصيرهم)، واستكمال تهويد وضم أراضيهم إلى إسرائيل.

في حين، اقترح وزير الزراعة الإسرائيلي، أوري أرئيل، من حزب "البيت اليهودي" طرد الفلسطينيين من المنطقة المسماة "ج"، وضمها لإسرائيل، واصفاً عدد الفلسطينيين في هذه المنطقة بـ "بضعة آلاف".

وعقدت ما تسمى "اللجنة الفرعية للشؤون المدنية والأمنية في يهودا والسامرة"، المنبثقة عن "لجنة الخارجية والأمن" في الكنيست الإسرائيلي، جلسة يوم الثلاثاء المنصرم، ناقشت فيها المعطيات الديموغرافية في الضفة الغربية، مع التركيز على مناطق (ج)، علماً بأن (موتي يوغاف) من "البيت اليهودي"، يترأس هذه اللجنة، وينادي بضم مناطق (ج).

وفي هذا السياق، لفت المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، إلى أنّ حزب "البيت اليهودي" يحاول مجدداً إحياء "قانون الترتيبات" الذي يمكّن من مصادرة أراضٍ فلسطينية خاصة تمت إقامة مستوطنات عليها، بعدما قام المستوطنون بسرقتها تحت ذرائع عدّة وألحقت بالمستوطنات.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وأضاف أنه من المتوقع أن يعرض عضو الكنيست شولي معلم، رئيسة كتلة "البيت اليهودي" في الكنيست صيغة خاصة بها لمشروع القانون، والذي عرضت منه صيغ مختلفة على الكنيست في فترات سابقة، ولم تتم المصادقة عليها.

كذلك؛ شرعت مجموعة ضغط تطلق على نفسها اسم "أرض إسرائيل" في الكنيست بالتعاون مع بلدية "معاليه ادوميم" والمجلس الاستيطاني في الضفة الغربية بحملة واسعة النطاق تستهدف إجراء مداولات عامة في قضية فرض السيادة الإسرائيلية على المدينة الاستيطانية، إذ تستخدم في هذه الحملة سبلاً برلمانية مختلفة وعقد مؤتمرات ومهرجانات وسن قوانين في الكنيست.

وأشار المكتب إلى أن أعضاء مجموعة ضغط "أرض إسرائيل" وبينهم وزراء وأعضاء كنيست من اليمين الإسرائيلي المتطرف، عقدوا قبل نحو شهر اجتماعاً في الكنيست شارك فيه أيضاً أعضاء الكنيست يئير لبيد، عوفر شيلح، يوئيل حسون، أفيغدور ليبرمان، ونير بركات رئيس بلدية الاحتلال وبني كسرائيل رئيس بلدية معاليه أدوميم، ودعوا إلى استئناف البناء الاستيطاني في مستوطنة "معاليه أدوميم" المقامة على أراضي القدس، والتوقف عن تجميد مخططات البناء في المدينة المقدسة.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies